

المحاضرة السابعة الثامنة والتاسعة 07+08+09:

أهداف السياسة المالية وفق مربع كالدور

والآثار المتبادلة مع المؤسسات الاقتصادية

تمهيد:

تحقيقاً لأهداف السياسة الاقتصادية؛ تستخدم السلطة الاقتصادية عدة أدوات اقتصادية للتأثير الإيجابي في المتغيرات الاقتصادية الكلية؛ واستخدام كل أداة أو إجراء مالي ضمن السياسة المالية من شأنه أن يؤثر في النسيج المؤسساتي في البلاد؛ هذا التأثير إما أن يكون مباشراً في أداء المؤسسة الاقتصادية؛ كتغيير نسب الضرائب على أرباح الشركات مثلاً؛ أو يكون الأثر غير مباشر؛ كزيادة التحويلات المالية الاجتماعية التي تزيد من الطلب الكلي الفعال الذي يترجم إلى قدرة شرائية جديدة توجه نحو أسواق المؤسسات.

وما سنوضحه من خلال عناصر هذه المحاضرة؛ بعد تعريف السياسة المالية؛ هو معرفة الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية من خلال مربع الاقتصادي كالدور الذي حدد فيه المستهدفات الكلية للاقتصاد؛ ومستهدفات السياسة الاقتصادية الرئيسية التي تشغل على تحقيقها أهم الأدوات الأساسية للسياسة الاقتصادية التي من أهمها السياسة المالية.

ثم لندرس بعدها كل العلائق المباشرة وغير المباشرة بين كل هدف رئيسي للسياسة المالية وأثر تنفيذه في ذات الاتجاهين مع المؤسسات الاقتصادية.

إن الأثر هنا بين السياسة المالية والمؤسسة الاقتصادية، ليس شرطاً أن يكون اتجاهه بدءاً من تنفيذ السياسة المالية نحو المؤسسات الاقتصادية؛ وإن كان هذا هو الأشد أثراً كما سنوضح؛ لكن حتى المؤسسات الاقتصادية بقطاعاتها وأسواقها ونقاباتها والتغيرات التي تحصل فيها، تؤثر في أداء السياسة المالية بل وقد

تضطرها أحيانا إلى تعديل جزئي أو حتى جذري للأهداف المالية ضمن السياسة المالية.

أولاً- مفهوم السياسة المالية:

لأهمية السياسة المالية ضمن أدوات السياسة الاقتصادية ولشدة أثرها في الاقتصاد؛ أصبح يستخدم تعبير السياسة المالية، للدلالة على السياسة الاقتصادية للدولة التي تستخدم كلاماً من الإنفاق العام والضرائب المختلفة؛ ويختلف مفهومها بين الدول تبعاً لاختلاف السعي في تحقيق الأهداف سواء في المجتمعات المتقدمة أو النامية.²¹

وتعرف السياسة المالية بأنها إجراءات ضبط العلاقة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة الرامية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.²² وتستخدم فيها المشتريات الحكومية، والضرائب، والاقتراض للتأثير في مجموع النشاط الاقتصادي كالعالة ومستوى الأسعار وما إلى ذلك.²³

وبشكل عام فإن السياسة المالية هي دراسة تحليلية للنشاط المالي للدولة وما ينتج عنها من آثار على الاقتصاد الوطني.²⁴

وتعتبر السياسة المالية من أدوات الحكومة التي من خلالها تؤثر في النشاط الاقتصادي؛ وتطبق من خلال برنامج عمل مالي تشره الحكومة (وزارة المالية أو السلطة المالية) بناء على قرارات رشيدة تتخذها في بداية السنة المالية، مستخدمة بذلك أدواتها المتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة، التي تظهر في ميزانية الدولة.

وتتضمن السياسة المالية مجموعة الإجراءات المتعلقة بالإيرادات المعتمدة أساساً على الضرائب بأنواعها، والمصروفات أو النفقات التي تقسم إلى التحويلات للفئات الخاصة كأصحاب المعاشات والتأمين على البطالة، وكذا تغطية النفقات

الحكومية على مصروفاتها، وما تقوم به من إنشاء للبنى التحتية وما يتبعها من هياكل تعليمية وصحية. وتضبط السياسة المالية في ميزانية تسمى بميزانية الدولة ولهذه الميزانية خصوم وأصول، وإيرادات ونفقات.

وتسعى السلطة المالية أن تكون ميزانيتها متوازنة، بحيث تغطي فيها كل النفقات بالإيرادات، مبتعدة عن التمويل بالعجز الذي عادة ما ينعكس سلبا على الشق النقدي للاقتصاد.

وهناك من يفرق بين الموازنة التي هي مشروع للميزانية؛ أما الميزانية فهي الضبط النهائي للإيرادات والنفقات.

وكتعريف شامل للسياسة المالية فهي:

تلك الإجراءات التي تبحث في شقي الإيرادات والنفقات المالية للدولة، لتسييرها بأكثر كفاءة، فتتحكم الحكومة في تغيير إيراداتها وحجم إنفاقها، بما يتماشى وأهداف السياسة المالية كجزء من الخطة الاقتصادية العامة، ليتحقق الاستقرار الاقتصادي.

ثانيا- السياسة المالية وتنسيق الأهداف مع السياسة الاقتصادية لاستقرار المؤسسة الاقتصادية.

تتضمن السياسة المالية تكييفا كميًا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا تكييفًا نوعيًا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة.²⁵

وللسياسة المالية أهداف عامة تظهر ضمن الأهداف الرئيسية في السياسة الاقتصادية؛ وتشارك هذه الأهداف أيضا وتظهر كمستهدفات للسياسة النقدية والسياسة التجارية. كما أنه للسياسة المالية أهداف مالية بحتة واقتصادية خاصة بها.

يضمن التنسيق المحكم بين المستهدفات النقدية أو المالية أو التجارية؛ تلافي التضارب والتضاد في الأهداف؛ التي يكون ضحيتها المؤسسات الاقتصادية؛ فمثلا خفض سعر الفائدة من جهة ظاهرة مساعدة نقدية لصالح المؤسسات الاقتصادية من مدخل خفض تكاليف خدمة رأس المال عن طريق القروض البنكية؛ لكن رفع الضرائب من جهة أخرى وبأداة مالية وبنسب أعلى من معدلات خفض سعر الفائدة ما هو في المحصلة إلا زيادة تكاليف ترهق المؤسسة الاقتصادية؛ ما يجعل المؤسسات تتخبط بين تضارب الأهداف النقدية والمالية والتجارية.

إن تطبيق أدوات السياسات الاقتصادية مع التنسيق بينها؛ عُدَّ ضرورة ملحة لاستقرار الأداء المؤسسي؛ بل إن جهود السلطة الاقتصادية تكون ذات جدوى وفعالية اقتصادية عند التنسيق الجيد؛ وتستطيع الدولة وضع أهداف متزامنة بتطبيق أداة واحدة.

فمثلا عند تنفيذ أداة التوسع في الإنفاق؛ نحقق هدفا ماليا؛ وهدفا نقديا وهدفا تجاريا؛ فالأول مثل زيادة الأجور أو التشغيل الجديد؛ والثاني زيادة حجم الكتلة النقدية المتداولة؛ والثالث زيادة صادرات قطاع معين تم استهدافه بالتوسع في الإنتاج. ومن ثم فإن التنسيق ضرورة ملحة لاستقرار مناخ الأعمال بشكل عام والمؤسسات الاقتصادية العاملة فيه بشكل خاص.

ثالثا - الأهداف العامة المشتركة للسياسة المالية:

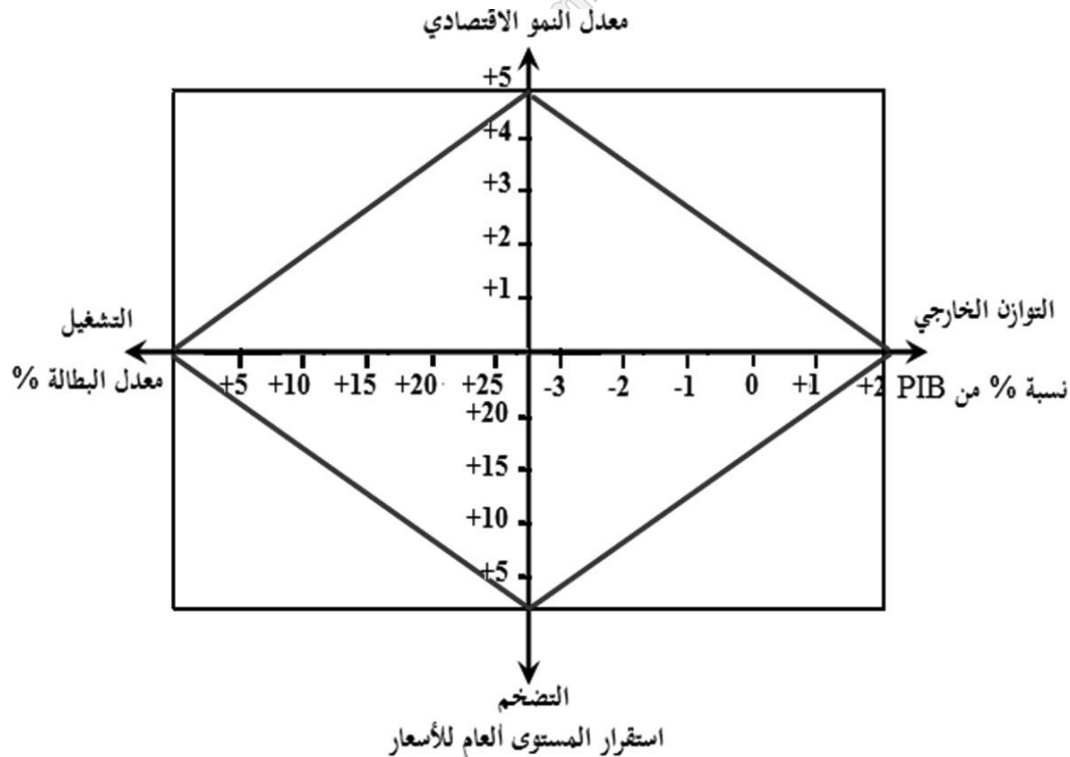
إن الأهداف الرئيسية في الخطة الاقتصادية تسهم في تحقيقها بشكل أساسي السياسة المالية؛ ويمكن أن نجمع كل الأهداف في هدف عام هو:
النهوض بالاقتصاد الوطني ودفْع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وترسيخ العدالة الاجتماعية من مدخل توزيع وإعادة توزيع الدخل

بشكل عادل، والعمل على رفاهية المجتمع من خلال عدة سياسات؛ كسياسة الأجور والأسعار وتجنب الآثار غير المرغوبة في الاقتصاد كالبطالة والتضخم.

رابعاً- مسارات أهداف السياسة المالية من مربع (كالدور) والمؤسسات الاقتصادية:

مربع كالدور قام بصياغته العالم الاقتصادي " كالدور " واختصر من خلاله أهداف السياسة الاقتصادية الأربعة ويسمى أيضا بالمربع السحري؛ يوضح مربع الاقتصادي "كالدور" أربعة أهداف رئيسية تهدف إليها السياسات الاقتصادية وعلى رأسها السياسة المالية؛ وعناصر مربع كالدور تظهر في الشكل الآتي:

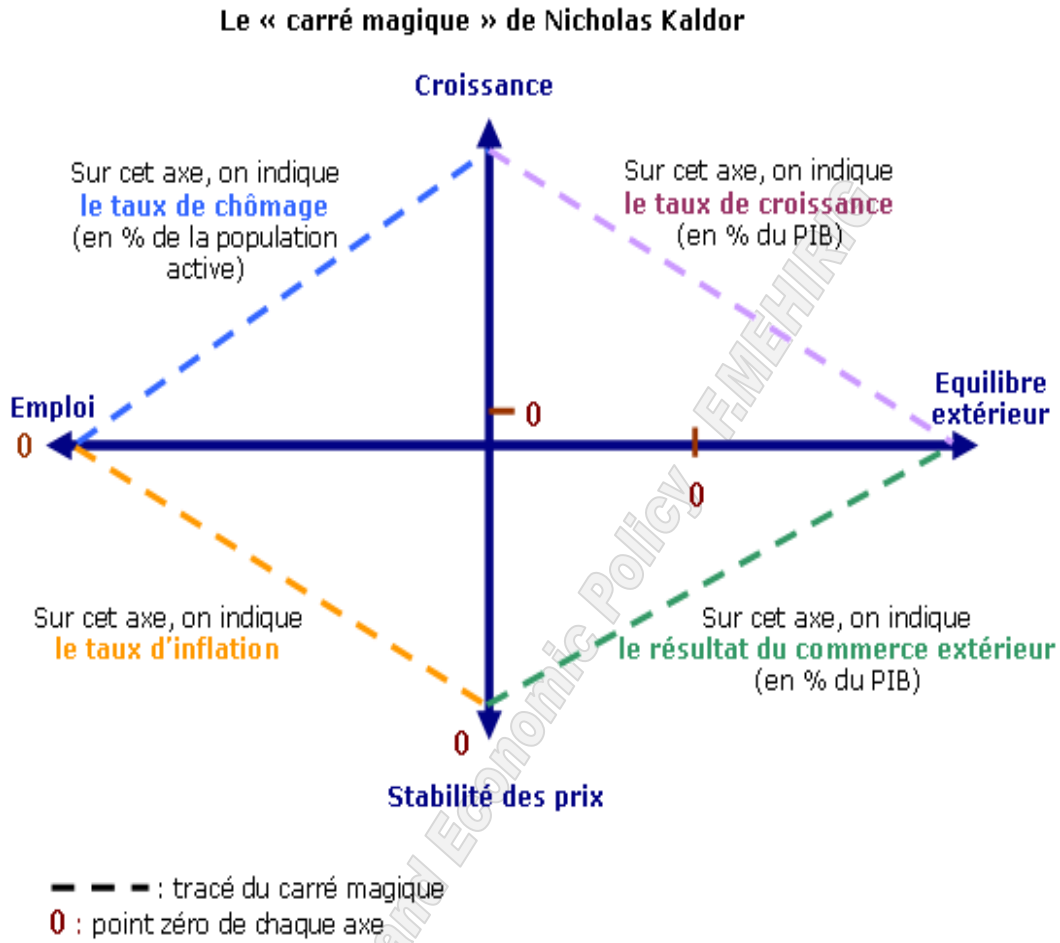
الشكل رقم (01): رسم توضيحي للمربع السحري لكالدور



المصدر: محمد راتول وصلاح الدين كروش: تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 66، ربيع 2014، ص 92.

ومحاور المربع السحري يمكن توضيحها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): محاور مربع السحري لكالدور



المصدر:

Richesse-et-finance.com, En Ligne, 06/01/2022, <http://richesse-et-finance.com/le-carre-magique-de-nicolas-kaldor/>

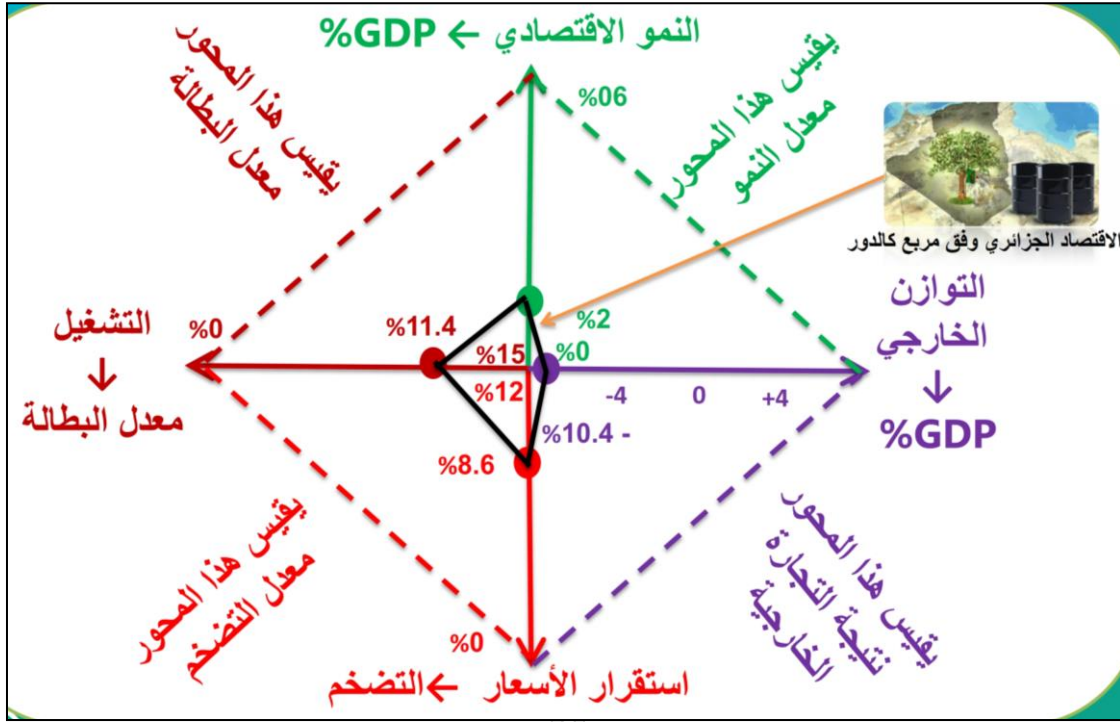
وأجزاء المربع السحري لكالدور²⁶، تتمثل في:

- النمو الاقتصادي وزيادة إجمالي الناتج المحلي؛
- استقرار الأسعار وضبط التضخم؛
- التشغيل ومعدلات البطالة؛
- التوازن الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي²⁷.

ويمكن رسم مربع كالدور وفقا للنتائج الاقتصادية للجزائر بين سنتي: 2019-2020؛

كما يلي:

الشكل رقم (03): مربع كالدور وفقا للنتائج الاقتصادية للجزائر



المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات السابقة؛ وبالاستعانة بـ:

<https://www.ons.dz/spip.php?rubrique4>

1. هدف زيادة النمو الاقتصادي في السياسة المالية ودور المؤسسات الاقتصادية:

1.1. النمو الاقتصادي هدف تشغيلي واستراتيجي مشترك في السياسة الاقتصادية:

نقصد بالنمو الاقتصادي نسبة التغير في إجمالي الناتج المحلي GDP؛ وهدف السياسة الاقتصادية هو زيادة معدل نمو الاقتصادي من سنة إلى أخرى وبشكل مستمر؛ ويعد مؤشر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي تقيس مدى تقدم اقتصاديات الدول. ويتحقق بالنمو الاقتصادي زيادة الدخل والثروة للدولة والأفراد ومن ثم الرفاه الاقتصادي.

وإن كانت الدول تهتم تشغيليا كل سداسي وكل ثلاثي وكل سنة؛ بزيادة نسبة نموها الاقتصادي وبمقارنة السنة الماضية في ذات الفترة؛ فإنها تجعل من هدف النمو الاقتصادي ضمن السياسة الاقتصادية هدفا استراتيجيا فوق ثلاث وخمس عقود من السنوات تحافظ فيها الدول على زيادة ثابتة أو زيادة متزايدة سنويا لحجم نموها الاقتصادي؛ وعلى الدولة أن تراعي نسبة نمو السكان مقارنة بنسبة النمو الاقتصادي؛ فيجب أن يكون النمو أكبر وأسرع من النمو الديمغرافي.

ولأهمية هدف تحقيق النمو الاقتصادي بنسب تتوافق وحجم وإمكانات اقتصاديات الدول؛ فإن السلطة الاقتصادية توجه كل أدواتها الاقتصادية لتتناغم معا في الوصول لهذا الهدف؛ والسياسة المالية هي أهم الأدوات المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي ضمن خطة تنفيذ السياسة الاقتصادية.

2.1. المؤسسة الاقتصادية والنمو الاقتصادي:

يقاس النمو الاقتصادي بزيادة إجمالي الناتج المحلي GDP؛ ويمثل هذا الأخير مجموع ما يتم إنتاجه من سلع وخدمات خلال سنة مقوما بالعملة الوطنية أو العملة الأجنبية للمقارنة بين اقتصاديات الدول؛ والإنتاج تقوم به مجموع المؤسسات الاقتصادية العاملة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بين قطاع الإنتاج السلعي؛ صناعي وتحويلي وفلاحي...؛ وقطاع الإنتاج الخدمي؛ سياحي وتعليمي ومالي وصحي...

وكل زيادة في حجم الإنتاج في أي قطاع من القطاعات الإنتاجية؛ ما هي إلا زيادة في حجم الخدمات أو السلع المنتجة في الاقتصاد؛ الذي ينعكس مباشرة في نسب زيادة النمو الاقتصادي.

وبما أن الإنتاج تقوم به مجموع المؤسسات الاقتصادية المختلفة العاملة في القطاعات الاقتصادية المتنوعة؛ فإن المؤسسة الاقتصادية هي ركيزة أساسية؛ أو هي الخلية الحية في جسم إجمالي الناتج المحلي GDP.

ومن ثم فإن النمو الاقتصادي إذا عرّفناه بمعنيّة أداء المؤسسات الاقتصادية فهو: **نمو حجم الإنتاج الذي تقوم به مجموع المؤسسات الاقتصادية.** ومن ثم فإنه إذا لم تكن المؤسسات الاقتصادية قادرة على زيادة حجم إنتاجها، فلا حديث عن أثر السياسة المالية في النمو الاقتصادي.

ويترجم هذا الترابط بالفعل التخطيطي الذي تقوم به السلطة الاقتصادية عامة والسلطة المالية خاصة؛ لتحقيق نسب النمو المستهدفة؛ فنتركز هنا كل أدوات السياسة المالية وإجراءاتها وتدابيرها على كيفية رفع حجم الإنتاج الذي تقوم بها المؤسسات الاقتصادية المختلفة.

وليس شرطاً أن يتحقق هدف زيادة الإنتاج بالتأثير المالي والإنفاق مباشرة في زيادة عوامل الإنتاج: من أرض ورأس مال وموارد بشرية وتنظيم؛ بل يمكن أن يكون أثر السياسة المالية وأدواتها بطريقة غير مباشرة؛ ينعكس ذلك على زيادة حجم الإنتاج. كما سنعرف ذلك بالتفصيل عن الحديث عن الأثر المباشر وغير المباشر في المؤسسة الاقتصادية حين تطبيق أدوات السياسة المالية وإجراءاتها.

2. فعالية العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية والسياسة المالية من مدخل ضبط التضخم:

1.2. الاستقرار الاقتصادي وضغط تقلبات الأسعار:

من مظاهر تحقق الاستقرار الاقتصادي هو ابتعاد اقتصاديات هذه الدول عن أي ظواهر سلبية تنخر ثرواته ومقوماته الاقتصادية؛ والتضخم والبطالة هما ظاهرتان سلبيتان تهددان بنيان كل الاقتصاديات بتقويضها؛ فإذا كانت البطالة هي اختلال في سوق العمل بين العارضين والطلابين له؛ فهي أيضاً تعطيل لأهم مورد إنتاجي وهو اليد العاملة وإهدار لكفاءتها من جهة، وحرمانها من أجر يضمن لها

العيش الكريم من جهة أخرى؛ فإن التضخم يمتص القيمة الحقيقية لممتلكات الناس ويسرق مقدراتهم دون إذن منهم.

وفي المحصلة فإن ارتفاع نسبة التضخم؛ تُكسب الاقتصاد زيادة نقدية غير حقيقية؛ وتُضعف جيب القطاع الحكومي وقطاع الأعمال وقطاع المستهلكين الذي يكون التضخم فيه أشد أثراً؛ وهو ما يزعزع الاستقرار الاقتصادي.

والتضخم هو ظاهرة سلبية تصيب اقتصاديات الدول تتمثل في ارتفاع مستويات الأسعار بمعدلات مرتفعة؛ تظهر في زيادة مستوى إجمالي الناتج المحلي GDP؛ لكن هذه الزيادة تضخمية وغير حقيقية ولا تُعبّر عن زيادة حجم الإنتاج الحقيقي كوحدة سلعية أو خدمية.

فإذا كانت قيمة GDP العام الفارط مثلاً تقدر بـ: 100 مليار \$ فإن زيادة التضخم بنسبة: 10%؛ تعني زيادة GDP نقدياً بنفس النسبة؛ ومن ثم فالزيادة نقدية مخادعة؛ وهو ما يجعلنا عند احتساب النمو؛ لتكون نسب الزيادة حقيقية وليست اسمية نقدية؛ أن ندخل في الحساب مستويات الأسعار وتقلباتها من خلال سلّة السلع والخدمات الأساسية المختلفة والتي يمكن أن نتبع من خلالها زيادة مستوى الأسعار. ومن ثم النسب الحقيقية المعبرة عن النمو الاقتصادي.

والسياسة المالية من أهدافها الأساسية المشتركة، هو المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومقاومة التقلبات التي قد يتعرض لها الاقتصاد الوطني، فإذا كانت الحكومة ترغب في الوصول إلى مستوى مرغوب فيه من الدخل الوطني الحقيقي، فإنها تستخدم في تلك الحالة أدوات السياسة المالية لتحقيق ذلك الهدف.

وفي حالة الوصول إلى ذلك المستوى المرغوب من الدخل الوطني الحقيقي فإن دور السياسة المالية هنا يتلخص في المحافظة على استقرار هذا المستوى المرغوب ومنع التقلبات التي قد يتعرض لها.²⁸

ومن أبرز التقلبات أو المشكلات التي تعاني منها الاقتصاديات هو خطر التضخم ومستوياته المرتفعة؛ التي تؤثر بشكل مباشر على الدخل الحقيقية سواء للمنتجين أو المستهلكين على حد سواء.

2.2. المؤسسة الاقتصادية صمام أمان ضبط التضخم للسياسة المالية:

للسياسة المالية دور كبير في ضبط مستويات التضخم لا سيما تلك التي نتجت عن التقلبات زيادةً في حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد، الناجمة عن زيادة حجم الإنفاق المالي، سواء كتحويلات اجتماعية، أو إعانات إنتاج؛ أو زيادة أجور أو انفاق حكومي على المشروعات الكبرى، لإنشاء أو حتى صيانة البنى التحتية في الاقتصاد.

وكل زيادة في الإنفاق المالي الحكومي ستستقبلها المؤسسات الاقتصادية (سواء المؤسسات القديمة أو المؤسسات الجديدة التي نشأت بسبب هذا الإنفاق) كتدفقات مالية تدعم أرباح أو رؤوس أموال المؤسسات الاقتصادية؛ بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.

ويظهر الإنفاق الحكومي بطريقة مباشرة في تأسيس ودعم رؤوس أموال المؤسسات الاقتصادية؛ حينما تعتمد الدولة وفي إطار استثماراتها إلى إنشاء مؤسسات جديدة عمومية أو مختلطة مع القطاع الخاص؛ وهو ما يمكن هذه الشركات من إنتاج سلع وتقديم خدمات اقتصادية بشكل واسع على اعتبار أن هذه المؤسسات كبيرة الحجم.

أما الطريقة غير المباشرة التي تستفيد منها المؤسسات جراء الإنفاق الحكومي؛ فيظهر في تزايد أرباحها الناتجة عن زيادة الوحدات المباعة. وأثر الإنفاق الحكومي هنا؛ كما يقول كينز؛ هو تحريك الطلب الكلي الفعال.

فالإنفاق على الفئات الهشة والخاصة كتحويلات اجتماعية؛ وزيادة الأجور وخاصة لموظفي القطاعات العمومية التي تتسم بالأعداد الكبيرة؛ والبطالين الذين

التحقوا بالمشروعات والمؤسسات الجديدة أو التي توسعت بفعل الإنفاق الحكومي؛ كل هذا يعطي للمستهلكين زيادة في أجرهم تزيد من طلبهم الفعال؛ ويترجم في زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات المختلفة. كما أن الميل الحدي للاستهلاك لدى هذه الفئة يكون مرتفع جدا.

وبالموازاة مع تطبيق أداة الإنفاق الحكومي وأثره المباشر وغير المباشر في رؤوس أموال الشركات وفي أرباحها وأثر ذلك على الطلب الكلي الفعال؛ فإن السياسة المالية ولضبط مستويات التضخم تستخدم أداة الإيرادات المالية؛ ودون تفصيل في أنواع الإيرادات الآن (وسياتي التفصيل فيها لاحقا) فإن أهم إيراد هو ما تفرضه الدولة من ضرائب وجباية على المؤسسات والشركات المختلفة.

إن زيادة تحصيل الإيرادات المالية من الشركات والمؤسسات عن طريق الضرائب؛ يقلل من حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد كما أنه ينقص من أرباح الشركات؛ بل إن عدم ضبط معدلات الضرائب وارتفاعها يؤثر بشكل مباشر على تأسيس وإنشاء المؤسسات في القطاعات المختلفة. بعكس خفض الضرائب الذي يشجع المؤسسات والشركات على التوسع أو إنشاء مؤسسات جديدة.

إذا فمن الواضح أن هدف ضبط التضخم عن طريق السياسة المالية يرتبط ارتباطا مباشرا بالمؤسسات والشركات العاملة في الاقتصاد ونستطيع تلخيص هذا الترابط كما يأتي:

- الإنفاق المالي كتحويلات اجتماعية يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الاقتصادية وهو ما يزيد من أرباحها وزيادة حجم انتاجها.
- الطلب الجديد الناتج عن الانفاق كتحويلات اجتماعية؛ لا يستثير التضخم نحو الارتفاع؛ لأن الانفاق مقتصر على فئة محدودة هذا من جهة؛ ولأن السلع والخدمات التي تُطلب أساسية؛ والأصل أن الدولة

تتوسع في إنشاء المؤسسات الاقتصادية المنتجة للسلع الأساسية وتدعمها حتى تكون قادرة على تغطية الطلب الجديد بإنتاج جديد.

وهنا إذا كان الانفاق كبيرا وغير مدروس؛ أو الفئة كبيرة جدا؛ أو القطاع المؤسسي غير قادر على تلبية الطلب الجديد؛ فسيختل العرض والطلب في السوق على السلع الأساسية؛ كما يمكن أن ينتقل الطلب إلى سلع أخرى إذا كان حجم الانفاق كبيرا؛ وهو ما قد يُظهر اتجاهات تضخمية في السوق.

- الإنفاق الحكومي الموجه لزيادة الأجور؛ وخاصة للموظفين في القطاعات العمومية ذات المؤسسات الكبيرة؛ يزيد من الطلب الفعال في سوق السلع والخدمات فتتفش مبيعات المؤسسات الاقتصادية وأرباحها؛ وتتوسع المؤسسات القديمة وتنشأ مؤسسات أخرى جديدة في نفس القطاعات.

- الإنفاق في شكل إعانات إنتاج للمؤسسات الإنتاجية تعزز رأس مالها أو تدعم مواد وسلع أساسية تدخل في عمليات الإنتاج؛ وتخفض هذه الإعانات من تكاليف الإنتاج وينعكس ذلك إيجابا على أرباح المؤسسات؛ وعلى استقرار عرض هذه السلع في الأسواق من مدخل وفرتها واستقرار أسعارها؛ وفعالية الإنفاق المالي في السياسة المالية كإعانات مرهونة بالمؤسسة الاقتصادية وأدائها وقدرتها على الإنتاج بما يضمن استقرار الأسواق.

- يركز التضخم النقدي على القيم النقدية المصدرة غير المغطاة بالإنتاج الحقيقي؛ وتعتبر زيادة الأجور أحد الأسباب الأساسية لظهور ضغوط تضخمية في الأسواق؛ ولذلك تجد دائما النقابات العمالية في كرفر مع الجهاز الحكومي؛ فطرف يريد رفع الأجور وطرف يدرس

عواقب زيادتها. والمؤسسات الاقتصادية وأدائها لها الدور الأساسي في التفاعل الإيجابي أو السلبي مع هذه الكتلة الجديدة من النقود في الأسواق.

فإذا أدت زيادة الأجور إلى امتصاص فائض سلعي؛ أو كانت المؤسسات قادرة على زيادة الإنتاج أو إنشاء مؤسسات جديدة لتغطية الطلب الجديد؛ فإن الكتلة النقدية ستمتصها السلع الجديدة لأن الاقتصاد مرن واستطاع أن يزيد؛ من خلال مؤسساته؛ من حجم إنتاج السلع والخدمات. وهذا في صالح أرباح المؤسسات وزيادة تراكم رؤوس الأموال ومن ثم زيادة إجمالي الناتج المحلي.

أما إذا لم تستطع المؤسسات مقابلة الكتلة النقدية للأجور بإنتاج جديد وبيع وخدمات جديدة توازي ما تم ضخه من نقود في الاقتصاد حتى على المدى المتوسط؛ فسيشهد الاقتصاد ضغوطا تضخمية تظهر في أسعار السلع والخدمات الأساسية وحتى بعضا من السلع الكمالية. وأشار هنا إلى الإرهاق المالي للحكومة لضبط هذا التضخم من خلال عملية الدعم المالي المباشر وغير المباشر للمستهلكين؛ وكذا تسقيف السلع الأساسية وواسعة الاستهلاك.

• الانفاق الحكومي الرأسمالي على المشروعات الكبرى يتسم بضخ رؤوس أموال كبيرة جديدة؛ ويظهر أثر الإنفاق الحكومي على المدى المتوسط والبعيد من خلال تعزيز البنية التحتية للاقتصاد؛ وهو ما ينعش عديد المؤسسات والشركات الأخرى التي ستستفيد من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة؛ من نقل بحري وجوي وبري واتصالات....

وعلى المدى القريب فإن فتح مشروعات كبرى من شأنه توظيف واستيعاب أعداد كبيرة من البطالين؛ وحصولهم على أجره شهرية يعني

قدرة شريحة واسعة الموظفين الجدد على دخول الأسواق واقتناء السلع والخدمات وخاصة الأساسية. وصمام الأمان هنا لكبح أي ضغوط تضخمية هو المؤسسات الاقتصادية وقدرتها على تغطية الطلب الجديد؛ مع مراعاة حالات الانتعاش أو الركود في السوق.

كما أنه وفي حالة إنشاء مشروعات للبنية التحتية وبتدوى اقتصادية عالية تضمن الأثر الإيجابي في الاقتصاد؛ بضمان بنية تحتية متطورة قادرة على توسيع الاستثمارات بل وجلب رؤوس الأموال حتى الأجنبية، لوجود بيئة أو مناخ استثماري مشجع؛ ما يعني أن أي ضغوط تضخمية تكون على المدى المتوسط فقط.